في المقابل؛ أي الاعتقاد بأنه كلما ازداد الضغط الاميركي على تل ـ أبيب، كلما ازداد التفاف سائر القوى الداخلية الاسرائيلية حول الحكومة الحالية؛ اضافة الى اقتناع الادارة الاميركية بأنه، على الرغم من بعض التحولات التي طرأت على صعيد الرأي العام الاميركي لغير صالح اسرائيل، سوف يكون من المكلف جداً، على الصعيد السياسي الداخلي، التصدي لاسرائيل مباشرة، وبالاخص في المرحلة التمهيدية لانتخابات الرئاسة أواخر العام الحالي. وهكذا، ففي الوقت الذي فشلت الادارة الاميركية في الحصول على شيء من شامير، فانه نجح، شخصياً، في العثور على شيء يبتغيه، ألا وهو الاحتفاظ بعلاقات وثيقة مع الولايات المتحدة (**كريستيان ساينس مونيتور**، ١٤ ـ ٢٠ /٣/ ١٩٨٨).

مهما يكن الامر، فان الامثولات الواضحة التي يمكن استخلاصها من العرض السابق، هي ان أزمة العلاقات بين البلدين أمر ممكن الحدوث، خصوصاً اذا كانت الظروف الاقليمية تضغط على تل ـ أبيب باتجاه مغاير للمصالح والاهداف الاميركية. لا بل اننا نقول، ثانياً، ان الضغوط الاقليمية هي المصدر الرئيس لأزمات كهذه. والنتيجة الثالثة، هي ان العلاقات الودية بين البلدين شيء لا مناص منه لكليهما. من هنا تسارعهما الى حل الازمة، على الرغم من استمرار اسبابها الموضوعية، وعلى الرغم من خلافات فعلية بين اقطاب الحكومة الاسرائيلية قد برزت ازاء مبادرة شولتس، يبدو انه لا يزال هنالك توافق صلب، فيما بينهم، على ان العلاقات بواشنطن يجب ان تكون ودية، بل تحالفية.

واذا ما تخطينا هذا المستوى الشكلي، نجد ان باستطاعتنا ان نشكك في جدية استعداد الادارة الاميركية على ترجمة ضخامة استثمارها السياسي في شؤون المنطقة، في منحى ينشد حلاً للنزاع العربي ـ الاسرائيلي.

واذا كان هذا النزاع بدأ يسلك مناحي جديدة بعد الانتفاضة الفلسطينية، فذلك لا يعني، بالطبع، ان ادارة ريغان كانت معنيّة، أكثر من غيرها من الادارات السابقة، بهذا النزاع. غير ان للادارة الحالية فضلاً كبيراً في ترجمة الخطط الاميركية بشأن مستقبل النزاع، التي وضعت لمساتها منذ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢. واذا عدنا سنوات الى وراء، نرى، وبلمحة سريعة، ان كل العهود الاميركية، منذ الخمسينات، كانت تدخل في حساباتها النزاع العربي ـ الاسرائيلي؛ لا بل انها كانت تظهر نوايا طيبة تجاه العرب، انما دون ان تترجم هذه النوايا الى افعال. وفي هذا الصدد، كلهم بدأوا باظهار النوايا الطيبة؛ من «سلام الارض المقدسة» (تعبير جون فوستر دالاس)، الى «السلام العادل في الشرق الاوسط» (تعبير جون كيندي)، الى «الرغبة في التفاهم» (تعبير ليندون جونسون)، الى «سياسة اليد المتوازنة» (تعبير سكرانتون، نيابة عن ريتشارد نيكسون)، الى «امن ورخاء كل الاطراف» (تعبير جيرالد فورد)؛ حتى الرئيس كارتر، ككل رئيس اميركي، جلب معه افضل النوايا التي عرّضته، حكماً، للضغوط الصهيونية، وملخصها «ينبغي تأمين وطن للاجئين الفلسطينيين الذين عانوا لسنوات عديدة... وأن ايجاد الطريق الصحيحة لحل المشكلة الفلسطينية يطرح نفسه، في المقام الاول، على الدول العربية؛ وفي المقام الثاني، على الدول العربية التي تفاوض اسرائيل».

وهكذا، فان «منح الفلسطينيين حكماً ذاتياً» لا يعني التزاماً من قبل الولايات المتحدة، حسب مبادرة شولتس، بأي صيغة لـ «كيان فلسطيني» أو «دولة فلسطينية». والعودة الى تصريحات المسؤولين الاميركيين توضح، بصورة جلية، ان هذه المسألة شائكة الى اقصى حد، ويكتنفها الغموض.

كما ان المبادرة لا تشرك م.ت.ف. في المفاوضات، مع انها طرف اساسي في أي تسوية؛ ذلك انه من الصعب على الولايات المتحدة التفاوض مع م.ت.ف. طالما هذه الاخيرة ترفض القرار ٢٤٢، ولا تعترف بوجود اسرائيل. والواقع ان الالتزام الاميركي بعدم التفاوض مع م.ت.ف. في ضوء هذين الشرطين، كان بمثابة عهد قطعه وزير الخارجية الاميركية الاسبق، هنري كيسنجر. وم.ت.ف. على أي حال، ترفض الاعتراف بالقرار ٢٤٢، لأنه يعترف بالوجود الشرعي لاسرائيل، ولا يضمن للفلسطينيين حقوقهم. وقد استغلت اسرائيل هذا العهد، الذي قطعه كيسنجر، لمقاومة الضغوط الاميركية من أجل حل للقضية الفلسطينية، وذلك بعدما ساد اعتقاد لدى